مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

رت م د: 1112-685x
رت م د إ: 2588-2236

المجلد: 15 / العدد: 03 / ديسمبر 2022
ص ص: 77 ـ 90

تعزيز التحول الرقمي كمدخل استراتيجي إلى الوقاية من الفساد الإداري ومحاربته في الجزائر

Enhancing digital transformation as a strategic approach to preventing and combating administrative corruption in Algeria

عبد الحميد رولامي*
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الجيلالي بونعامة
خميس مليانة / الجزائر
A.rolami@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/03 تاريخ القبول: 2022/12/18 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:
تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الفساد الإداري في الجزائر، باستعراض واقعه، أسباب تفشيه، ونتائجه على الاقتصاد والمجتمع، مع إبراز مكانة الجزائر بين الدول في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال تحليل بيانات مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بين عامي 2003 و2020. كما تبرز الدراسة أيضا أهمية التحول الرقمي باعتباره أداة فعالة في الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال خلق محيط اقتصادي رقمي أكثر شفافية وعدالة في الاستفادة من الإدارة العمومية والطلب العام.
الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، مؤشر مدركات الفساد، التحول الرقمي، الجزائر، الرقمنة.

Abstract:
The study seeks to shed light on administrative corruption in Algeria, by reviewing its reality, the causes of its spread, and its consequences for the economy and society, while highlighting Algeria's position in the world in fighting corruption through analyzing the data of the Corruption Perceptions Index from Transparency International between 2003 and 2020.

* المؤلف المرسل.

The study also highlights the importance of digital transformation as an effective tool in combating and preventing corruption, by creating a digital economic environment more transparent and fair in the use of public administration and public demand

Keywords: Administrative corruption, Corruption perception index, Digital transformation, Algeria, Digitization.

مقدمة:

شهدت الكثير من الدول في أوروبا الغربية تحولات على مستويات متعددة، أهمها صعود الأحزاب اليمينية

تكتسي محاربة الفساد بأنواعه أهمية بالغة لأي دولة، مهما كانت درجة تقدمها، ذلك أن الفساد ينتج هالة من التخوف واللاإستقرار لدى جميع الفاعلين داخل المنظومة الاقتصادية، فالمستثمر لا يرغب أن يستثمر في بلد لا تسوده العدالة والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، والحكومات تهدر الكثير من المال العام نتيجة المفسدين، والمواطنون يفقدون الثقة في حكوماتهم وبرامجها كلما اتسعت رقعة الفساد في إدارتها. ولأن الأمر كذلك، تسعى الدول جاهدة، في تعزيز برامج الوقاية من الفساد، وخطط محاربته حيثما وجد.

ويعتبر الفساد الإداري شكلا بارزا من أشكال الفساد في العالم بسبب سطوة التعاملات البيروقراطية واتساع مجال تدخل الدولة في الاقتصاد، مما يحتم على الحكومات إفراده ببرامج وخطط خاصة به بغية القضاء عليه وعلى تبعاته الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتركيز على الجزائر، نجد أن الفساد الإداري خلف تبعات سلبية كبيرة جدا في كل المجالات، فالاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في الجزائر هو الأقل مغاربيا لأسباب أهمها الفساد الإداري، والفجوة الهائلة بين الطبقة السياسية والمجتمع يعد الفساد الإداري أحد أبرز عواملها.

ويعد تعزيز التحول الرقمي وتوسيع دائرة رقمنة المرفق العمومي في القطاعات الحكومية أبرز السبل لمحاربة الفساد في الجزائر، وخلق بيئة إدارية شفافة تشجع على دفع عجلة التنمية الاقتصادية العادلة التي تتعامل مع كل الفاعلين الاقتصاديين وفق مبدأ المساواة.

أ. أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة قيمة علمية باعتبارها تحلل بيانات الفساد الإداري في الجزائر وبرامج مكافحته والوقاية منه، ثم من حيث أنها تستعرض طرق استخدام التحول الرقمي كآلية لتعزيز إجراءات المكافحة والوقاية.

ب. الإشكالية العامة:

لإحاطة وافية بجوانب موضوع الفساد الإداري في الجزائر وأهمية التحول الرقمي في الوقاية منه ومكافحته، فقد قدرنا أن نختصر الإشكالية العامة في التساؤل التالي:

ما هو واقع الفساد الإداري في الجزائر؟ وكيف يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورا محوريا في الوقاية منه ومكافحته؟

ج. أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول إلى أهداف هي:

- استعراض واقع الفساد الإداري في الجزائر، ومقارنة مكانتها في الوقاية منه ومحاربته مع دول العالم.
- تحليل بيانات مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بين عامي 2003 و2020 الخاصة بالجزائر.
- إيجاد العلاقة بين التحول الرقمي الذي تتخذه الجزائر استراتيجية وطنية ومحاربة الفساد الإداري والوقاية منه.

د. تقسيمات البحث:

للإلمام بالجوانب الأساسية للموضوع، ومحاولة منا لإجابة وافية على الاشكالية العامة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين: استعرض القسم الأول المدخل المفاهيمي لماهية التحول الرقمي والفساد الإداري في ألقى القسم الثاني الضوء على العلاقة بين التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري في الجزائر.

1. مدخل مفاهيمي لماهية التحول الرقمي والفساد الإداري:

1.1. ماهيـة التحـول الرقمي:

أ. تعريفــه:

تختلف تعريفات الباحثين للتحول الرقمي، فمنهم من يتناوله من باب وسائله، ومنهم من يتعرض له من حيث غاياته أو عناصره التي تشكل ظاهره النهائي، ومن التعريفات:

يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها.[1]

ويمكن تعريفه أيضا بانه: "إطار يعيد تشكيل الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويفكرون ويتفاعلون ويتواصلون اعتمادا على التقنيات المتاحة مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية،"[2] بالشكل الذي "يوفر إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستخدمين مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة مترافقة مع صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ."[3]

وعرفته شركة IDC بأنه العملية المستمرة التي تقوم بها المؤسسات للتكيف مع متطلبات عملائها وأسواقها (النظام البيئي الخارجي) عبر توظيف القدرات الرقمية من أجل ابتكار نماذج عمل جديدة ومنتجات وخدمات تمزج بسلاسة الأعمال الرقمية واليدوية وتجارب الزبائن مع تحسين الكفاءة التشغيلية والأداء التنظيمي في نفس الوقت.[4]

ب. فوائـد التحـول الرقمي:

ينطوي التحول الرقمي على فوائد ومميزات متعددة سواءً على القطاعات الاقتصادية أو رشادة الإنفاق العمومي أو الشركات بمختلف أصنافها وأغراضها، ويمكن حصر أهم الفوائد في النقاط التالية[5]:

- يوفر التحول الرقمي التكلفة والجهد بشكل كبير؛
- يُحسن الكفاءة التشغيليلة وينظمها؛

- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين؛
- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات؛
- يساعد التحول الرقمي المؤسسات والشركات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

ج. دوافع التحول الرقمي:

إن توجه الدول نحو استراتيجيات التحول الرقمي منذ مطلع الألفية الجديدة لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تظافر توليفة من العوامل الجديدة ساهمت في بروز ظاهرة الاستراتيجيات الحكومية للتحول الرقمي، ونجد أهم الدوافع في هذا الجانب ما يلي:

- شعور الحكومات بأهمية اقتصاد المعرفة ورقمنة المرافق العمومية وقدرتهم على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق الميزة التنافسية للدول مقارنة بالدول الأخرى.
- اعتبار التحول الرقمي أهم المقاربات الإدارية الناجعة التي تخلق ثنائية "تحسين جودة الخدمة العمومية وترشيد الإنفاق العمومي".
- تغير متطلبات العملاء والمواطنين بتوجهها أكثر نحو تسريع وقت الاستفادة من الخدمات، مع التغير المستمر في تقنيات وجودة الاستفادة منها.

القيمة المضافة الكبيرة جدا التي تخلقها الصناعات القائمة على التقنية والابتكار في الاقتصاد جعل الدول تتبنى التحول الرقمي كوسيلة لتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

2.1. ماهية الفساد الإداري:

أ. تعريف الفساد الإداري

تعرف الأمم المتحدة الفساد الإداري بأنه "إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[6]".

بينما يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[7].

بينما عرفه المشرع الجزائري على أنه كل استعمال إجرامي أو غير سليم متجسد في الصور والأشكال التالية: "اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد"[8].

ب. مظاهـــر الفســاد الإداري:

يتجسد الفساد الإداري في عدة صور وأشكال أهمها:

- **نهب المال العام:** يعد أهم أشكال الفساد الإداري وأكبر نتائجه، إذ يترتب عادة هذا النوع من الفساد تبديد ونهب للمال العام.
- **الرشــوة:** تعرف الرشوة على أنها مقابل مادي أو غير مادي يتلقاه الإداري نظير تقديمه لخدمة غير قانونية.
- **المحابــاة:** وهي ان يتلقى المستفيد من الخدمة العمومية تفضيلا ما نابع من قربه من مقدم الخدمة العمومية، وتعتبر أهم أشكال اللاعدالة إذ أن المستفيد عادة ما يكون في مستوى لا يستوفي شروط الاستفادة من الخدمة.
- **الوساطة:** وهي أن يتوسط الموظف العام بين شخص أو مؤسسة وإدارة عمومية قصد حصول الشخص أو الشركة على تسهيلات غير قانونية.

ج. أسبــاب الفســاد الإداري:

أولا- العوامل الاقتصادية: تتلخص أهمها في التالي:

- تباين الدول في غناها وفقرها مثلما تتباين في نظمها وفلسفاتها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف تجاربها التنموية وطبيعة المشاكل والتحديات التي تعترض مراحل نموها والثغرات التي ترافق كل مرحلة منها.[9]
- غياب الرقابة أو نقصها مقارنة بما تجنيه الدولة من إيرادات وما توزعه كنفقات يؤدي عادة إلى التشجيع على توسيع دائرة الفساد في إدارة المرافق العمومية.
- ضعف رواتب الموظفين الحكوميين بما يجعلهم عرضة للانحراف والمغريات التي تؤدي بهم إلى الانغماس في ممارسات غير قويمة.[10]

ثانيا- العوامل السياسية: وتتمثل في الآتي:[11]

- غياب القدوة السياسية أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد وعدم تفعيلهم لإجراءات الوقاية منه وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.
- تفشي البيروقراطية الحكومية
- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية
- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

ثالثا- العوامل الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في:

- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع، حيث كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة[12].
- الوعي الناتج عن الوازع الديني حيث أنه كلما كان الوازع الديني قويا في أفراد المجتمع قلص ذلك من دائرة الفساد في المجتمع، والعكس صحيح.

2. العلاقة بين التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري في الجزائر:

يعتبر التحول الرقمي مدخلا لا غنى عنه في سبيل الدول، بمختلف درجات تقدمها، إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك لما يقدمه من سرعة في تتبع المفسدين ونجاعة في وضع المخططات الواقية منه، والجزائر لا تخرج من هذه الدائرة، بل إن المضي السريع إلى رقمنة كل القطاعات أصبح الشغل الشاغل للحكومة في كل مخططات عملها السنوية، وسنتعرض في الآتي إلى واقع الفساد الإداري في الجزائر وتأثيرات التحول الرقمي الوقاية منه ومكافحته.

1.2. واقع الفساد الإداري في الجزائر:

شهدت الجزائر كغيرها من الدول، منذ استقلالها، انتشار ظاهرة الفساد في إدارتها العمومية، وقد شهد هذا النوع من الفساد فترات توسع وفترات انكماش، وارتبط ذلك التوسع في فترات كثيرة بمداخيل المحروقات، ذلك أن ارتفاعها يخلف نموا كبيرا في الإنفاق العمومي، الذي يصاحبه توسع نشاط الإدارة العمومية وزيادة تدخلها في الاقتصاد، ومن ثم تزايد عمليات التعامل غير القانوني بين العون الإداري والمتعامل.

وبحسب مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر تحتل مراتب متوسطة مقارنة بدول العالم في انتشار الفساد. والشكل التالي يوضح مرتبة الجزائر دوليا في الفساد في الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2020.

الشكل رقم 01: الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية فترة 2020 - 2003

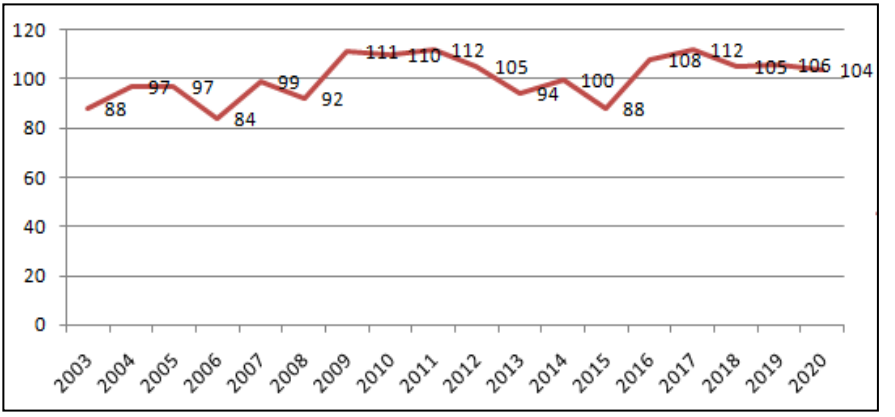

المصدر: تقاريـر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية 2004 حتى 2021

ويظهر من تحليل معطيات الشكل السابق ملاحظات هامة هي:

- ازداد انتشار الفساد في الجزائر تدريجيا منذ 2003 وشكلت فترات الصعود في الرتبة حصة أكبر بكثير من حصة النزول فيها، مقارنة بالعام الذي قبله (فقط أعوام 2006 و2008 و2013 و2015 من شهدت نزول في الرتبة مقارنة بالعام الذي قبله). وهو ما يؤكد أن حدة الفساد في مسار تصاعدي منذ بداية الألفية الحالية.
- التناقص المفترض لدائرة الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بهبوط مداخيل النفط الناجمة عن هبوط الأسعار، وهو ما يوضحه عودة الجزائر إلى مراتب عالمية أقل في انتشار الفساد في فترة 2006-2008 وفترة 2013-2014.
- يمكن من خلال الملاحظتين السابقتين التأكد من أن حصة الفساد الإداري في الجزائر من مجمل الفساد الكلي كبيرة جدا. فكلما زادت البحبوحة المالية زاد الإنفاق العمومي وزاد الفساد الإداري معها.

- إن المراتب المتقدمة التي تحتلها الجزائر في انتشار الفساد مقارنة بدول العالم ناجمة أساسا على تنقيط أقل من المتوسط إلى ضعيف في التقارير السنوية لمؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية. وهو ما يظهر في الشكل التالي.

الشكل رقم 02: معدل تنقيط الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية فترة 2020 - 2012

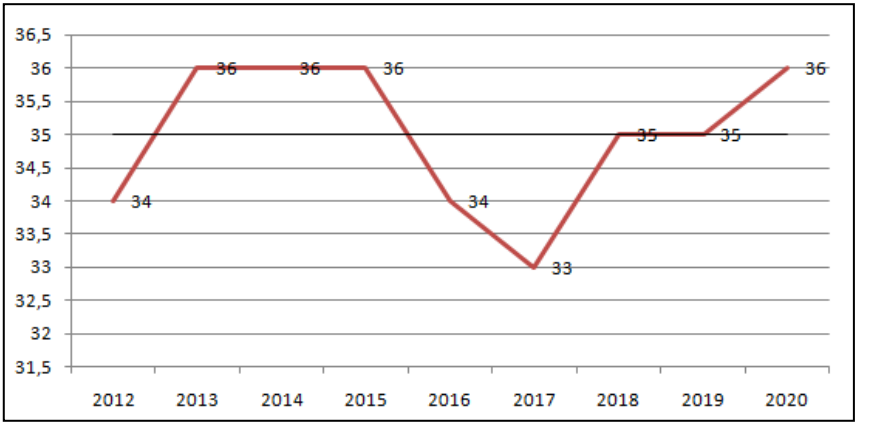

المصدر: تقاريـر مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية 2013 حتى 2021

ويتضح من الشكل السابق أن الجزائر، رغم ترسانتها القانونية، لم تتخذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتفعيل قوانينها، وهو الأمر الذي أبقى على تنقيطها في التقارير السنوية لمؤشر الفساد في مجال تنقيط بين 33-36 من 100 وهو تنقيط ضعيف.

ورغم المراتب المتدنية التي تحوزها الجزائر في مجال الوقاية من الفساد الإداري ومحاربته، إلا أنها تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الثورة الشعبية لحراك 2019 وما تبعها من تغييرات سياسية، إلى تطوير نظرتها في مجال مكافحة الفساد الإداري وذلك باتخاذ إجراءات عديدة خاصة على مستوى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تسعى إلى "استكمال إعداد استراتيجية الجزائر الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتعمل أيضا على تعزيز وترقية دور المجتمع المدني في مجالات الوقاية من الفساد والتبليغ عنه من خلال بعث مشروع الشبكة الوطنية للنزاهة، وتوسيع البرنامج الوطني للتكوين والتحسيس ضد الفساد والذي استفاد منه أكثر من 6265 عون عمومي ليشمل إطارات من المجتمع المدني."[13]

كما أنها وفي إطار أخلقة الحياة العامة اقترحت الهيئة إعداد مشروع مدونة أخلاقيات مهنة العون العمومي، وهي تعمل على الرقمنة الكلية لعملية التصريح بالممتلكات المتعلقة بالموظفين العموميين الخاضعين لهذا الالتزام، كما أنها في صدد الإعداد لبرنامج تعميم إنشاء «خارطة مخاطر الفساد» في مختلف القطاعات الوزارية.[14]

2.2. أهمية التحول الرقمي في مكافحة الفساد بالجزائر:

بالرغم من تأخرها الكبير في الالتحاق بعصر التحول الرقمي ورقمنة المرفق العام، إلا أن الجزائر تسعى جاهدة لتطوير خدماتها الرقمية خاصة المتعلقة منها بالإدارة العمومية، وتهدف من خلال هذا إلى كبح جموح الفساد الإداري المتفشي في إداراتها، إضافة إلى خلق ديناميكية في النمو المتعلق بالرقمنة واقتصاد المعرفة، والذي يلعب دورا محوريا في الدول المتقدمة في الوقاية من الفساد الإداري ومحاربته.

وتسعى الجزائر في استراتيجيتها إلى استخدام كل البرامج والتقنيات المتعلقة بالرقمنة من تقنيات التواصل المرئي والعمل عن بعد وإطلاق تطبيقات وأرضيات رقمية، إضافة إلى رقمنة الوثائق الإدارية التي تلعب دورا بارزا في تقليل الفساد من خلال تركها للأثر الإلكتروني عن كل معاملة.

وفي هذا الخصوص تم إطلاق عمليات رقمنة واسعة لعدة قطاعات حيوية أهمها:

أ. برنامج رقمنة الضرائب:

ويهدف إلى زيادة تحصيل الضرائب من خلال إرساء قواعد الشفافية التي تسمح بالقضاء على التهرّب والغش الجبائيين، خاصة فيما يتعلق بالاقتطاعات التي لا تكون من المنبع.

ب. برنامج رقمنة قطاع الجمارك:

ينقسم إلى قسمين: القسم الأول يتعلق برقمنة وتحديث كل الوسائل والآليات التي تضمن انتقالا سلسا للأفراد والبضائع من وإلى الجزائر، والقسم الثاني يعتم بتطوير عملية الإحصاء الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية.

ج. برنامج رقمنة العمليات الإدارية العمومية:

أهم محاورها المخطط الوطني للتصديق والتوقيع الالكترونيين الذي يهدف إلى غضفاء الثقة في الخدمات الإلكترونية الحكومية، وضمان المصداقية مع تحمل المسؤولية في إطار

المبادلات الالكترونية، إضافة إلى المحافظة على سرية البيانات الشخصية، وتقليل التكاليف والمواعيد المرتبطة بطباعة الوثائق الورقية وحفظها وتسليمها.

ويمكن للتحول الرقمي من الوقاية من الفساد ومحاربته في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- يعد التحول الرقمي القاطرة الأمامية في النموذج التنموي الحديث في العالم، ويمكن من خلاله خلق أليات وحلول كثيرة من القطاع الخاص موجهة لمساعدة الحكومات على الوقاية من الفساد الإداري ومحاربته.
- تترك العمليات الإدارية الرقمية أثرا إلكترونيا يساهم في تعزيز الرقابة على مقدم الخدمة العمومية، سواءً من إدارته المباشرة، أو من الإدارة المركزية الممثلة في المديريات الولائية والوزارات.

النتائج والتوصيات:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته في الجزائر وذلك من خلال ما تم تناوله على قسمين: القسم الأول الذي اختص بجرد التعريفات كمدخل مفاهيمي لماهية التحول الرقمي والفساد الإداري في حين استعرض القسم الثاني العلاقة بين التحول الرقمي ومكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مبينا في ذلك أهم عمليات الرقمنة التي مست القطاعات الحيوية فيها.

وعموما، يمكن حصر أهم استنتاجات الورقة البحثية في الآتي:

- التحول الرقمي لا يتعلق بمكننة العمليات الإدارية فقط بل يتعداه إلى تعزيز روح الإبداع والابتكار لدى العاملين بالوظيفة العمومية، وهو ما يستوجب تغييرا كبيرا في إدارة الموارد البشرية في المؤسسات العمومية الجزائرية من حيث القوانين، خاصة ما تعلق منها بالتوظيف والتعيين والتحفيز والتدريب.
- استشرى الفساد الإداري بصورة كبيرة في الجزائر خاصة في السنوات التي شهدت وفورات أجنبية كبيرة ناتجة عن مداخيل المحروقات، وذلك ما يحيل إلى وجود علاقة وطيدة بين مداخيل الجزائر من المحروقات وتمدد أو تقلص دائرة الفساد في إدارتها العمومية، وهو ما يظهر من بيانات الورقة البحثية التي تبين تواجد الجزائر في مراتب متقدمة من حيث الفساد أثناء البحبوحة المالية على عكس الفترتين الممتدتين بين

2006-2008 و2013-2014 اللتان شهدتا تراجعا في إيرادات الدولة الخارجية وتراجعا في الفساد أيضا.

- هناك تفاوت كبير في الاستجابة من طرف القطاعات لعمليات الرقمنة، حيث تتواجد قطاعات في مراحلها الأولى أي رقمنة ما على الورق (الصحة، الجمارك، ...) بينما تجاوزت قطاعات أخرى هذه المرحلة إلى مرحلة مطابقة التطبيقات مع أنظمة المعلومات السائدة (الاتصالات، الضمان الاجتماعي، ...).
- يمكن للتحول الرقمي أن يلعب دورا محوريا في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته عبر خطط حكومية منسقة وطويلة الأجل صحيحة. حيث أن الأثر الإلكتروني الذي تتركه رقمنة المرافق العامة يساهم في شفافية الكثير من الخطط والصفقات التي تنجز على مستوى الكثير من القطاعات.

ويمكن في الأخير من خلال التحليل والاستنتاجات تقديم التوصيات التالية:

- وجوب استحداث منصة رقمية وحيدة لتسيير الصفقات العمومية من البداية إلى النهاية بغية إضفاء الشفافية والمساواة في حق الوصول إلى تلبية الطلب العمومي من كافة المؤسسات الراغبة في ذلك.
- ضرورة إطلاق وكالة للتنمية الرقمية مستقلة عن الوزارات مهمتها الأساسية: استشراف الخطط والبرامج المستقبلية في المديين المتوسط والطويل، مع تنسيق الخطط بين الوزارة وتأعيل رأس المال البشري الكفيل بتنفيذ الاستراتيجيات.
- تأهيل البنية التحتية الرقمية للتدفق العالي مع الحرص على خلق التوازن الرقمي الجهوي وإيصال الرقمنة إلى القرى وكل مناطق الظل.
- ضرورة تعزيز مشروع الشبكة الوطنية للنزاهة كآلية لتفعيل دور المجمع المدني في مكافحة الفساد، والتبليغ عن المفسدين، وذلك بتوسيع دائرة نفوذه من جهة وضرورة حماية كل الفاعلين فيه من جهة أخرى.
- ضرورة توسيع إشراك القطاع الخاص في عمليات الوقاية من الفساد ومحاربته، على اعتبار أن الابتكار الحكومي في هذا الخصوص يمر حتما بالإبداع الذي تصل إليه المؤسسات الناشئة وشركات الابداع.

قائمة المصادر والمراجع:

1. المؤلفات:

[1] عدنان مصطفى البار. تقنيات التحول الرقمي. الرياض: كلية الحاسبات وتقنية المعلومات جامعة الملك عبد العزيز، 2016.

[2] علي بن صالح آل صمع. التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي. الرياض: السعودية، 2018.

[3] عمر الحضرمي. ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. عمان، الأردن: المكتبة الوطنية، 2014.

[4] محمد صادق اسماعيل. الفساد الادارى فى العالم العربى. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.

[5] المرسي السيد حجازي. التكاليف الاجتماعية للفساد. مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 19-33، 2001.

[6] ناصر عبيد الناصر. ظاهرة الفساد. دمشق، سوريا: دار المدى، 2002.

2. المقالات:

[1] جميلة سلايمي، ويوسف بوشي. التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 (العدد 2)، 950-930، 2019.

[2] محمد وارث. الفساد وأثره على الفقر: إشارة لحالة الجزائر. دفاتر السياسة والقانون (العدد 18)، 80-98، 2013.

3. مواقع الانترنيت:

[1] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (2021). الجزائر تشارك في أشغال الدورة 12 لفريق العمل المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، onplc.org.dz، شوهد يوم 01 جانفي 2022.

التهميش والاقتباس:

[1] عدنان مصطفى البار. تقنيات التحول الرقمي. الرياض: كلية الحاسبات وتقنية المعلومات جامعة الملك عبد العزيز، 2016، ص 02.

[2] علي بن صالح آل صمع. التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي. الرياض: السعودية، 2018، ص 02.

[3] علي بن صالح آل صمع. التحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي. الرياض: السعودية، 2018، ص 04.

[4] جميلة سلايمي، ويوسف بوشي. التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10 (العدد 2)، 2019، ص 948.

[5] عدنان مصطفى البار. مرجع سبق ذكره، ص02.

[6] محمد وارث. الفساد وأثره على الفقر: إشارة لحالة الجزائر. دفاتر السياسة والقانون (العدد 18)، 2013، ص 86

[7] عمر الحضرمي. ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. عمان، الأردن: المكتبة الوطنية، 2014، ص 08.

[8] المادة 2 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

[9] محمد صادق اسماعيل. (2014). الفساد الادارى فى العالم العربى. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص28.

[10] نفس المرجع السابق، ص 29

[11] ناصر عبيد الناصر. ظاهرة الفساد. دمشق، سوريا: دار المدى، 2002، ص67.

[12] المرسي السيد حجازي. التكاليف الاجتماعية للفساد. مجلة المستقبل العربي ، العدد 266، 2001، ص 24.

[13] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. الجزائر تشارك في أشغال الدورة 12 لفريق العمل المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، onplc.org.dz، شوهد يوم 01 جانفي 2022.

[14] نفس المرجع السابق.